جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص :مالية المؤسسة

دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي

– دراسة ميدانية –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلو التجارية

إعداد الطالبة :

– الطاهري صبرين

إشراف الإستاذ :

– مولوج كمال

نوقشت علينا يوم 2018/06/26

أمام اللجنة المشكلة من :

د/غزازي عماد	**(جامعة المدية)**	**رئيسا**
د/مولوج كمال	**(جامعة المدية)**	**مقررا ومشرفا**
د/طلحة محمد	**(جامعة المدية)**	**عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية :2017 /2018

شكر وتقدير

قال الله تعالى "فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفروا "

أتقدم بخالص الشكر والإمتنان لله عز وجل الذي أنار دربي ومنحني القوة والإرادة ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ" مولوج كمال" الذي قدم الكثير من جهد و نصح و المعرفة طيلة انجاز هذا البحث كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة ،فجزاه الله عني كل خير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسادة الأفاضل أعظاء لجنة المناقشة على مابذلوه من جهد لقراءة مذكرتي و على ماسيبدوه من مقترحات قيمة التي ستثري رسالتي .

كما أتقدم بإمتنان إلى جميع أساتذتي التي درست على يدهم عبر جميع أطوار التعليمية .

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذه الدراسة .

وشكرا



إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود
حفظكي الله ورعاكي أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه
أبي الكريم أدامك الله لي

إلى إخوتي أسامة ويوسف فدوى وجهاد مع تمنياتي لكم التوفيق في حياتكم وحفظكم الله ورعاكم
إلى جميع وخالاتي وعماتي وبناتهم وكل عائلة الطاهري وعيسى الديلمي من كبيرهم إلى صغيرهم
إلى أختي ورفيقتي طوال مرحلة الجامعة : كنزة أتمنى لكي سعادة والتوفيق في حياتك.....
إلى صديقاتي ورفيقات دربي:مليكة دلال خديجة أسماءعفاف رزيقة مليكة مربوح سيدهم نعيمة نورة .....

وإلى جميع طلبة قسم مالية مؤسسة .

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي في الجزائر ؛ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على عينة ميسرة شملت 30 مفردة من بعض موظفين الضرائب والمكلفين بالضريبة وبعض الأساتذة الجامعيين ، حيث أشارت أهم النتائج إلى وجود علاقة إرتباط عكسية بين تبني نظام الدفع الإلكتروني وإنخفاض كل من حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي ، وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة تبني نظام الدفع الإلكتروني لضمان عدم التهرب الضريبي والحد من الإقتصاد الخفي .

الكلمات المفتاحية : نظام الدفع الإلكتروني ؛التهرب الضريبي ؛الإقتصاد الخفي .

Abstact of the study

The aim of this studys was to determine the role of the electronic payment system in reducing tax evesion and the hidden economy in Algeriq ,To achieve this a soft sample of 30 taxpayers and some university professors was adopted, Where the most important resultus indicated the existence of an inverse relationship between the adoption of the electronic payment system and the reduction of both the volume of tax evasion and the hidden economy ,Finally ,the study of tax evasion and reduce the hidden economy ensure that tax evasion and reduce the hidden economy.

Key words : electronic payment system ; tax evasion ;hidden economy .

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر وعرفان	
الإهداء	
مستخلص الدراسة	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	**III**
فهرس الملاحق	**IV**
مقدمة عامة	
مدخل الدراسة	أ
طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية	أ
فرضيات الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
مجتمع وعينة الدراسة	ب
أسباب إختيار الموضوع	ب
صعوبات الدراسة	ج
منهجية الدراسة	ج
الدراسات السابقة	ج
ما يميز الدراسة عن سابقاتها	د
هيكل الدراسة	هـ
الفصل الأول : الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي	
تمهيد	2
المبحث الاول : الإطار المفاهيمي لنظام الدفع الإلكتروني	3
المطلب الأول : ماهية نظام الدفع الإلكتروني	3
المطلب الثاني : أهمية وأدوات ووسائل نظام الدفع الإلكتروني	6

المطلب الثالث مستقبل ومشكلات وتقييم نظام الدفع الإلكتروني	9
المبحث الثاني : التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي	12
المطلب الأول : التهرب الضريبي	13
المطلب الثاني : الإقتصاد الخفي	17
المطلب الثالث : طرق مكافحة التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي ودراسة علاقة بينهما .	30
خلاصة	24
الفصل الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية	
تمهيد	26
المبحث الاول : وصف متغيرات الدراسة	27
المطلب الأول : بيانات ومتغيرات الدراسة	27
المطلب الثاني : هيكل الإستبيان وإختبار صدق الإستبيان	28
المطلب الثالث : وصف وتحليل المتغيرات الديمغرافية	28
المبحث الثاني : التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة وإختبار الفرضيات	31
المطلب الأول : تحليل الوصفي للمحور الأول من الإستبيان	31
المطلب الثاني : تحليل الوصفي للمحور الثاني من الإستبيان	33
المطلب الثالث : إختبار الفرضيات	37
خلاصة	41
خاتمة	43
قائمة المراجع	46
قائمة الملاحق	51

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع معامل ألفا كرومباك	27
02	خصائص مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	28
03	خصائص مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة	28
04	إستخدام نظام الدفع الإلكتروني	30
05	مستقبل نظام الدفع الإلكتروني	31
06	أسباب التهرب الضريبي	32
07	أسباب المؤدية إلى الإقتصاد الخفي	33
08	التخفيف من حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي	34
09	مشكلات الدفع الإلكتروني	35
10	نتائج إختبار الفرضية الأول	36
11	نتائج إختبار الفرضية الثانية	37
12	نتائج إختبار الفرضية الثالثة	37

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	إستبيان لدراسة دور تبني نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي في الجزائر	
02	قائمة بالأسماء المحكمين	
	توزيع معامل ألفا كرومباك	

1-مقدمة :

ماشهده العالم في العقود الأخيرة من تغيرات وتحولات في العديد من المجالات ساهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات وبروز العديد من التطبيقات والأنشطة الحديثة (مغني ؛2014) .

ومع إنتشار إستخدام الأنترنت على المستوى العالمي أدى إلى تقليل المسافات وزيادة سرعة الإتصال مع كافة جنسيات العالم دون أدنى عناء أوشقاء ،ونتيجة لذلك توسعت عملية التجارة الإلكترونية وأصبح الأمر يتطلب وجود نوعية جديدة من نظام غير تقليدي الذي يستطيع التعاون مع هذا النوع الجديد من التطور لتسهيل المعاملات بطريقة آمنة وذلك بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني (بريكة وشوق ؛2014).

من جهة أخرى تفشي ظاهرة الإقتصاد الخفي التي أصبحت تشكل 50 %من الإقتصاد العديد من البلدان النامية (القاضي،2012)، أثر ذلك إقتصاديا على الصحة المالية للدولة ،أما إجتماعيا فإنه يرتبط بإنتشار بعض الظواهر الإجتماعية كالفساد ،الجرائم ،المخدرات ،غسيل الأموال ...،أما سياسيا فإنه يعطي مؤشرات وإشارات كاذبة لصناع القرار (مولوج وأخرون ،2017).

كما تعتبر الضريبة مصدرا هاما من مصادر تمويل الخزينة العامة وهي إحدى الأدوات المالية لإقتطاع جزء من ثورة الأفراد والتي تمثل إنعكاسا حقيقيا للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لأي دولة(باسل وداود؛2014) .

وإتساع دائرة التهرب الضريبي يحدث عجزا في ميزانيات العديد من الدول بإضافة إلى إخلال التوازن في المشاريع الإستثمارية نحو إصلاحات الإقتصادية حقيقية مبنية على إقتصاد المعرفة الذي يرتكز في جوهره على تكنولوجيا الإتصال وما صاحبها من مفاهيم حديثة .

2- طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية :

على هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة والتي نحاول معالجتها من خلال هذه الأطروحة ، يمكن صياغتها على النحو التالي :

ما هو دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي ؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تختلف الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في الجزائر ؟.
- هل توجد علاقة بين إنخفاض الإقتصاد الخفي والتهرب الضريبي ؟.
- هل توجد علاقة إرتباط من تبني نظام الدفع الإلكتروني وتخفيف حجم التهرب الضريبي في الجزائر ؟.

3- فرضيات الدراسة :

وقصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نقدم الفرضيات التالية :

1. توجد علاقة إرتباط عكسية في تبني نظام الدفع الإلكتروني وإنخفاض حجم الإقتصاد الخفي .
2. توجد علاقة إرتباط عكسية في تبني نظام الدفع الإلكتروني من تخفيف حجم التهرب الضريبي .
3. هناك علاقة إرتباط بين حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي .

4- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية البحث من أهمية الضريبة كونها أداة من أدوات تمويل خزينة الدولة ،كما يستمد البحث أهميته من توسع دائرة الإقتصاد الخفي وتفاقم مجالات التهرب الضريبي ،لذلك تأمل الباحثة أن تساهم هذه الدراسة في وضع مقترحات تلزم المكلفين بالضريبة بدفع الضريبة وتقديم علاج جذري وفعال لمشكلة التهرب الضريبي وإتساع دائرة الإقتصاد الخفي .

5- أهداف الدراسة :

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة والسعي لإختبار فرضيات الدراسة فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

- تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في الإقتصاد الخفي .
- تحديد العلاقة الموجودة بين الإقتصاد الخفي والتهرب الضريبي .
- تحديد الدور الذي يلعبه نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي وحجم الإقتصاد الخفي .
- تقديم بعض التوصيات التي قد تساهم في الحد من حجم التهرب الضريبي .

6- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من : موظفي الضرائب و الأفراد الخاضعة للضريبة ،بإضافة إلى أساتذة في الجامعة .

وقد تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة الميسرة (الملائمة) من مجتمع الدراسة ،وتكونت العينة من (35)فردا وتم توزيع الإستمارات على المعنيين بالطريقة المباشرة وتم إقصاء (5) إستمارات نظرا لنقص أو التضارب الموجود في الإجابات وبالتالي تم إجراء التحليل على 30 إستمارة من موظفي الضرائب وبعض المكلفين بالضريبة ،والأساتذة جامعين

7- أسباب إختيار الموضوع :

تعود أسباب إختيار الموضوع إلى :

- الإهتمام الشخصي بالموضوع .
- نقص الدراسات المتعلقة المتعلقة بهذا الموضوع والرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الباحثين لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا المجال .
- محاولة تقديم حلول وإقتراحات للحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تعانيها الجزائر.

8- صعوبات الدراسة :

وجهتنا عدة صعوبات أثناء البحث نذكر منها :

- قلة المراجع المتخصصة ومرتيطة مباشرة بالموضوع .
- غياب الثقافة الإلكترونية في أوساط الجزائرية ونقص التعامل من طرف الأفراد.
- صعوبة الوصول إلى المراجع الأجنبية لإثراء هذا البحث .

9- منهجية البحث :

لقد إتبعنا في دراستنا على المنهج الوصفيالتحليلي لكي نستطيع الإحاطة بكل جوانب الموضوع الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على وصف مشكلة الدراسة وتحليلها قصد الوصول إلى إلى نتائج محددة وفق الفرضيات المطروحة ،وتم إستخدام بعض الأساليب الإحصائية في جمع البيانات وتفريغها أثناء إعداد الإستبيان .

10- الدراسات السابقة :

- دراسة (**لوصيف ؛2009**) هدفت هذه الدراسة لتقييم وسائل الدفع الحديثة ومقارنتها مع تلك التقليدية ومحاولة معرفة مدى لإستجلبة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع ،وقدّ أشارت نتائج الدراسة إلى أن تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في إنخفاض محسوس للإستخدام وسائل الدفع التقليدية ،وأيضا غياب الثقافة المصرفية في المجتمع الذي يتعامل كثيرا بالشيك وهذا راجع إلى صغر الحملة الإعلامية المخصصة لتعريف بنظام الدفع الإلكتروني ،وقد أوصت الدراسة بالابد من الإستعانة بالبحوث الجامعية التي تتناول هذا المجال وذلك من أجل الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تحديث نظام الدفع للإطلاع على المشاكل المحتملة ومناقشتها لإجاد الحلول وأيضا لإرتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على إستخدام أحدث النظم البنكية .
- دراسة (**شاهين ؛2010**) هدفت الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأنواع وأدوات الدفع الإلكتروني وعلى التحديات المتعلقة ببيئة العمل المصرفي ،وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن إستخدام أدوات الدفع

الإلكتروني أصبح واقعا لامفر منه أيضا عدم ملائمة البيئة التشريعية والقانونية التي توفر المناخ الملائم للخدمات المصرفية الإلكترونية وتساعد على إنتشارها ،وفي الأخير أوصت الدراسة مراعاة البنك وتوفير الضوابط اللازمة للرقابة على المعلومات وذلك لتجنب المخاطر التي تنجم عن الدخول إلى شبكة المعلومات من قبل غير المرخصين ،كما أوصت على ضرورة توفر الدعم الحكومي وتوفير بيئة أساسية لشبكة بالإضافة إلى تطبق سياسات داعمة لإنتشار خدمة نظام الدفع الإلكتروني .

- دراسة (**إلياس ؛2011**): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف ما إذا كانت وسائل الدفع المعاصرة قد أثبتت فعاليتها مقارنة بالوسائل التقليدية مما سمح لها بأخذ مكان الوسائل التقليدية بصورة تامة ،وقد توصلت الدراسة أن وسائل الدفع الإلكترونية قد قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند إستعمالهم للوسائل التقليدية التي مكنت الحد من العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك التقليدية ،وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة بالإهتمام نحو تطوير وعصرنة وسائل التقليدية .
- دراسة (**مغني ؛2014**) : وقد قامت هذه الدراسة بالإلمام بمختلف وسائل الدفع الإلكترونية المطورة والحديثة ومحاولة رصد تجربة الجزائر في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي بلغتها ،وكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية ووسع الأفاق أمام التجارة الإلكترونية وفتح المجال لظهور سوق خاص بها يتضمن شركات عملاقة حققت مبالغ طائلة بالتخصص في هذه الوسائل حديثة النشأة ،وقد أوصت هذه الدراسة على ضرورة وجود بعض الإجراءات والتدابير المتمثلة في تنمية الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية وذلك قصد النهوض بالتجارة الإلكترونية في الوطن العربي .
- دراسة (**معاشو؛2016**) هدفت الدراسة إلى الإشارة لمختلف المخاطر الناجمة عن التهرب الضريبي والتعرف بمختلف الوسائل لمكافحة التهرب الضريبي ،وتشير نتائج الدراسة أن عدم مرونة وإستقرار القوانين وضغط الجبائي المرتفع فتح الباب على مصراعيه أمام المكلفين للتخلص من الضريبة ،وأوصت الدراصة إلى إعادة النظر في معدلات الضرائب والتشدد في معاقبة المهربين ماليا وجنائيا .

مايميز الدراسة عن سابقاتها :

من خلال البحث والإطلاع الذي قمت به والقيام بتحليل الدراسات السابقة وحسب علمي ،ندرة الدراسة الجزائرية التي قامت بدراسة دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي ،فتتميز عن سابقاتها بأنها إعتمدت بالدرجة الأولى على إقتراح بديل لنظام الدفع التقليدي وإستبداله بنظام دفع إلكتروني في جميع المعاملات التجارية دون إستثناء وهذا بدوره سيحدث تغير جذري في القضاء عن كل أشكال التهرب الضريبي وإعتباره وسيلة فعالة للحد من التهرب الضريبي نتيجة تتبع حركة الأموال ،وجلب كل المعاملات التجارية إلى االإقتصاد الرسمي وبالتالي القضاء على الإقتصاد الخفي .

11- هيكل الدراسة :

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين (2) ، تسبقهم المقدمة وتعقبهم الخاتمة الخاصة بالبحث ككل ،تتضمن تلخيص عام وإختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ،ثم حاولنا عرض النتائج التي توصلنا إليها ،وفي الأخير قمنا بتقديم بعض التوصيات التي نرى أنها ضرورية بناءا على النتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول :الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى أهم المفاهيم لنظام الدفع الإلكتروني خصائصه وأدواته وأهميته ومستقبله كنظام وبالإضافة إلى مزايا وعيوب هذا النظام ،كما عرضنا فيه أيضا التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي وإبراز العلاقة التفاعلية بينهما .

الفصل الثاني :دراسة ميدانية لأثر تبني نظام الدفع الإلكتروني

وسنحاول من خلال التعرف على وجهات نظر مختلفة حول تبني نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي ،وذلك من خلال الإستعانة بالإستبيان وطرحه على الأطراف ذات العلاقة وتحليله بالإستعمال الوسائل المناسبة لذلك للوقوف على أهم الأهداف المرجوة من هذا البحث .

تمهيد :

يتميز العالم اليوم بالدنامكية والسرعة في التغيير وهذا راجع إلى التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات وقد ساهمت الثورة العلمية في مجال التقنيات الحديثة إلى إحداث مفاهيم جديدة لم تكن معروفة مسبقا كظهور التجارة الإلكترونية إلى إحداث تغيرات جوهرية في بيئة الإعمال التجارية .

ويعتبر نظام الدفع الإلكتروني من بين أهم ماقد أفرزته التطورات التكنولوجية والذي نتج عنه خلق وسائل دفع إلكترونية ،ووضع حد أمام كل أشكال التهرب الضريبي و الأنشطة الغير مدرجة بالحسابات الوطنية.

ولإتمام هذا الجانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ماهية نظام الدفع الإلكتروني .

المبحث الثاني :التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لنظام الدفع الإلكتروني

سمح التطور التكنولوجي بخلق نظام دفع إلكتروني الذي أصبح لأي إقتصاد مؤشرا على مدى يسره وعمله،وقد أفرز هذا التطور وسائل دفع إلكترونية كبديل عن تلك التقليدية لتسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك إلى تسديد الديون .

لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ماهية نظام الدفع الإلكتروني

المطلب الثاني : أهمية نظام الدفع الإلكتروني وأدواته ووسائله .

المطلب الثالث: مستقبل ومشكلات ومزايا وعيوب نظام الدفع الإلكتروني .

المطلب الأول : ماهية نظام الدفع الإلكتروني

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم المفاهيم النظرية لنظام الدفع الإلكتروني من حيث النشأة ومفهومه وأهم خصائص هذا النظام .

الفرع الأول : نشأة نظام الدفع الإلكتروني

إن ظهور نظام نظام المدفوعات الإلكتروني تولد عن تطور شبكة الإنترنت وبروز التجارة الإلكترونية ،لذلك لايمكن الحديث عن نشأة نظام الدفع الإلكتروني دون الحديث عن التجارة الإلكترونية.

أولا : التجارة الإلكترونية

يرى (المغربي ،2016،ص19)" أن ظهور التجارة الإلكترونية كان منذ فترة طويلة وتعددت أشكالها وأشهرها هو التسويق عبر شاشات التلفزيون ، ولاكنها لم تعرف في تلك الآونة بأنها شكل من أشكال التجارة الإلكترونية ، إلا أن ظهرت الإنترنت وبدأ يستخدم لأغراض تجارية "

في حين ترى (حلمي ومموني ،2014،ص38) أن الإنترنت هي الركيزة الإعلامية لتجارة الإلكترونية ففي أوئل التسعينات بدأ إستخدام التحويلات الإلكترونية للأموال و الذي إقتصر على الشركات العملاقة وبعدها أتى التبادل الإلكتروني للبيانات والذي وسع تطبيق التجارة الإلكترونية وفي بداية التسعينات وظهور شبكة الإنترنت إزداد توسع التجارة الإلكترونية بشكل كبير جدا . (WWW)

من جهته يعرف(العيساوي ،2003، ص13) أن مفهوم التجارة الإلكترونية "هي إنجاز كل الوظائف الأعمال (الشركات) عبر الشبكات وبإستخدام أنظمة الكمبيوتر سواء كانت هذه الوظائف وظائف داخلية أو وظائف خارجية ".

وبما أن التجارة الإلكترونية أصبحت تعبر عن تبادل السلع و الخدمات و المعلومات عبر شبكة الإنترنت إستجوب تطوير نظام دفع إلكتروني يتماشى مع هذا التطور .

ثانيا : عوامل المساعدة على تطور نظام الدفع الإلكتروني

هناك العديد من العوامل التي ساعدت وساهمت في تطور نظام الدفع الإلكتروني

فينظر (عبد العال،2007،ص41و42) أن تراجع فعالية وسائل الدفع ساهم في إعادة النظر في نظام الدفع التقليدي بإضافة إلى إنعدام الأمن كون أن التوقيعات يمكن أن تزور ،وحمل النقود يعرض صاحبها للسرقة أو الضياع ،أما (الجنبيهي ،2004،ص8) أن ظهور شبكة الويب العالمية زاد علىّ إستخدام شبكة الإنترنتفي المجال المصرفي و توسع التجارة الإلكترونية .

و (ميسوم،2013،ص8)فتشير أن إرتفاع تكلفة المعاملات من الأسباب المساعدة على تطور نظام الدفع الإلكتروني .

كل من الأسباب سابقة الذكر قد ساهت في النظر في نظام الدفع التقليدي وتحديثه إلكترونيا حتى يتماشا مع التطور التكنولوجي الحالي .

الفرع الثاني : مفهوم نظام الدفع الإلكتروني وخصائصه

أولا : مفهوم نظام الدفع الإلكتروني

لم تكن هناك الكثير من المراجع التي تحدث عن المفهوم نظام الدفع الإلكتروني نظارا لحداثة هذا المفهوم فوفقا لدراسة (مفتاح و معافي،2004،ص08) تم تعريف الدفع الإلكتروني على أنه "مجموعة من الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف و المؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية و النقود الإلكترونية و الشيكات الإلكترونية وبطاقات الذكية "

وحسب (أمين،2003،ص127) "عرف مشروع قانون المعاملات الإلكتروني بأنه الوفاء بالإلتزام النقدي بوسيلة إلكترونية" .

ومن خلال ماسبق يمكن تعريف نظام الدفع الإلكتروني على أنه منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تسهيل الإجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظمومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة .

ثانيا : خصائص نظام الدفع الإلكتروني

يتميز نظام الدفع الإلكتروني عن غيره من الأنظمة بالخصائص ينفرد بها عن غيره وقد تحدث دراسة(صالح إلياس،2011)عن هذه السمات والتي نوجزها في النقاط التالية :

_ وسيلة تتسم بالطبيعة الدولية أي مقبولة من جميع الدول .

_ الدفع بإستخدام النقود الإلكترونية .

_ إستخدام شبكة الإنترنت أثناء عملية الدفع وتكون المعاملات الإلكترونية عن بعد .

_ وجود نظام مصرفي يتولى هذه العملية .

_ يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات إما الشبكات الخاصة التي تقتصر الإتصال على أطراف التعاقد ،أو بإستخدام الشبكة العامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لاتوجد بينهم قبل ذالك تلك الروابط.

_ الدفع الإلكتروني يتم بأحد الأسلوبين أولا من خلال النقود المخصصة سلفا لهذا الغرض و ثانيا من خلال البطاقات البنكية العادية .

المطلب الثاني : تقييم نظام الدفع الإلكتروني

لنظام الدفع الإلكتروني أهمية لأي بلد أو لأي إقتصاد ،وذلك بفعل أدواته ووسائل الدفع المستخدمة سواء المطورة أو الحديثة ،ويعمل هذا النظام على تطوير المجتمعات وإزدهارها.

الفرع الأول : أهمية نظام الدفع الإلكتروني وأدواته

أولا : أهمية نظام الدفع الإلكتروني

أشار (بريكة وشوقي،2011،ص57) في دراسته عن أهمية نظام الدفع الإلكتروني وعتبر أن "إتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل النقود الورقية ،والدفع التقليدي أمام إزدهار الدفع الإلكتروني ، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية ."

تلك الوسائل لا تسهل التعامل في البيئة الغير المادية كالعقود الإلكترونية ،ومن هنا تظهر أهمية إبتكار وسائل تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية وخصوصياتها و مقتضيات السرعة فيها .

ثانيا : أدوات نظام الدفع الإلكتروني

عدد (شاهين،2009،ص9) أدوات نظام الدفع الإلكتروني في النقاط التالية :

-آلات الصرف الذاتي Automated teller machines.

-الوحدات الطرفية عند نقاط البيعPiont and sale

-بطاقات الإئتمان المصرفية Credit Card

-البنوك التليفونيةCall Center

_البنوك المنزليةHome banks

الفرع الثاني : وسائل الدفع الإلكترونية

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية هي جوهر نجاح هذا النظام ، فقد تم تطوير تلك الوسائل التقليديةتماشيا معه وتحديث وسائل أخرى تزيد من قيمته.

أولا : وسائل الدفع الإلكترونية المطورة

هي تشبه وسائل الدفع التقليدية فقط أضيف عليها الطابع الإلكتروني وتتمثل في :

_ الكمبيالة الإلكترونية : "هي عبارة عن صك معاج إلكترونيا متفق عليه مسبقا وفقا لشكل معين يتضمن أمرا من الساحب عن طريق مصرفه إلى البنك المسحوب عليه ،يدفع مبلغا معينا في تاريخ معين أو قابل للتعين أو مجرد الإطلاع لأمر مستفيد "(محمد بن قينان،2005،ص2).

_ السند لأمر إلكتروني : يرى(محمد بن قينان،2005،ص9) أنه عبارة عن محرر شكلي ثائي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية و يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص أخر يسمى المستفيد .

_ الأوراق التجارية الإلكترونية الأخرى : وهي لاتختلف عن مثيلاتها التقليدية

وهي عبارة عن محررات معالجة إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقا مضمونه مبلغ من النقود وقابلة للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الإطلاع أو بعد أجل قصير وتقوم مقام النقود في الوفاء .

وتأخذ صورتين الأوراق التجارية الممغنطة و الأوراق التجارية الورقية (طه وبندق،2007،ص343).

ثانيا : وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة

وتتمثل في :

_ البطاقات البنكية : حيث يعرفا (يوسف حسن،2012،ص22)أنها عبارة "عن بطاقات مغناطسية يستطيع حاملها إستخدام في شراء معظم إحتياجاته ، أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدامات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة تعرض صاحبها لمخاطر السرقة أو الضياع "كما تأخذ هذه البطاقات ثلاثة أشكال بطاقات الدفع ،البطاقات الإئتمانية ، بطاقات الصرف الشهري .

_ النقود الإلكترونية : أو ماتسمى بالنقود الرقمية "وهي عبارة عن منتجات دفع متنوعة ومخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق إلكترونية "أهم ما يميزها أن قيمتها مسددة مسبقا ن وأن قيمتها مختزنة بداخلها (الشورة ،2009،ص58) .

_ الشيكات الإلكترونية : وتتمثل في رسالة إلكترونية مؤمنة و موثقة يصدرها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ، ويقدمه إلى البنك الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك ثم يقوم بإلغائه (الجنيهي والجنيهي ،2006،ص12)

أما (الحموري ، 2009، ص184) فيرى أن الشيكات الإلكترونية من أكثر الأوراق التي يمكن الإستفادة منها في مجال تقنية المعلومات والمعالجات الإلكترونية .

_ البطاقات الذكية : وتعتبر من أحدث البطاقات المنتجة على مستوى العالم حيث يستخدم فيها التكنولوجيا متطورة حيث تضاف دائرة بالشريط الممغنط وتحتوي هذه الدائرة على بيانات وتعليمات مخزنة خاصة بالعميل وتخزن أيضا المعاملات التي قام بها العميل سواء عمليات الشراء أو السحب النقدي و التي تخصم مباشرة من حد البطاقة المخزنة على الدائرة الإلكترونية .(قباني ،2006،ص25) .

المطلب الثالث :تحديات نظام الدفع الإلكتروني

إن أهم تحدي لنظام الدفع الإلكتروني هو من أبرز الأبعاد المستقبلية لنظام الدفع الإلكتروني وتحديد المشكلات التي تعرق طريقه ،والتعرف على أهم ميزاته وعيوبه وهذا ماسوف نتطرق إليه في هذا المطلب .

الفرع الأول : مستقبل ومشكلات نظام الدفع الإلكتروني

أولا : مستقبل نظام الدفع الإلكتروني

أشار(خرباش،2010) في دراسته عن التقنيات المستقبلية ومستقبل الدفع الإلكتروني التي يتوقع له أن تصبح سائدة في عملية الدفع أثناء التسوق اليومي وأشار إلى :

-الدفع بإستخدام أجهزة الهواتف الذكية وذلك بإستخدام تقنية التي تسمح بعملية الدفع في أي مكان ومهما كانت القيمة المطلوبة .

- الدفع بإستخدام بطاقات الدفع المقروؤة ضوئيا ،والتي تستخدم في دفع تسديد الفواتير الصغيرة وأثناء التسوق أوالتنقل بالمواصلات العامة .

-الملصقات واللوحات الإعلانية الذكية التي تمكن من عملية الدفع والإتصال بالعملاء .

-البطاقات الخفية التي تزيد العمر الإفتراضي لبطاقة "آيزو " العادية .

-منصات الدفع اللاسلكية في منافذ البيع والخاصة بالتجار الذين لايملكون خطا ثابتا أوالباعة المتنقلون.

ثانيا : مشكلات بظام الدفع الإلكتروني

تعددت المشاكل التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني وأوجزها (طه،2007،ص337-339) في :

-المشكلات النفسية : وجود بعض الأفراد يفضلون التعامل بالنقود الورقية بالمقارنة بالدفع الإلكتروني كون أن النقود تحمي خصوصياتهم لذالك لا يضطرون إلى أن يعرفو بأنفسهم للبائعين أوأي مؤسسة مالية هذا بخلاف بطاقات الإئتمان .

-المشكلات التشريعية والتي إفتقرت لوجود تنظيم قانوني يوفر الأمان والفعالية وإضفاء الصفة القانونية للمعاملات الإلكترونية .

-مشكلات عدم الأمان المعلوماتي والتي تشمل عمليات القرصنة ومعرفة حسابات العملاء أو التحويل الغير المشروع للأموال ومختلف عمليات النصب الإلكتروني وإبتزاز المستهلكين .

ويشير موقع(ومضة،2018) عن المشاكل التي يواجهها نظام الدفع الإلكتروني ومن بينها : إرتفاع الرسوم على قبول المدفوعات بطاقات الإئتمان عبر شبكة الإنترنت ؛الموافقة على قبول بطاقات الإئتمان يستغرق أوقاتا طويلة ؛التكنولوجيا المستخدمة قديمة وبطيئة .

الفرع الثاني : مزايا وعيوب نظام الدفع الإلكتروني

أولا :مزايا نظام الدفع الإلكتروني

-لدفع الإلكتروني عدة مزايا حيث أنها توفر الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع ؛يسر سهولة الإستخدام والقيام بالعمليات ؛الحصول على الإئتمان المجاني لفترة قصيرة ؛إزاحة عبء متابعة ديون الزبائن وضمان حقوق المدين ؛لاتخضع لحدود وتكلفة تداولها قصيرة (لوصيف؛2009) .

ويرى(نجار وآخرون؛2006؛ص130) أنه بواسطة الدفع الإلكتروني ونظم الكمبيوتر تكون هناك تكلفة ثابتة للعناصر المادية للقيام بالعمليات الإلكترونية والتي تكاد تكون صفرا .

ثانيا : عيوب نظام الدفع الإلكتروني

بما أن لدفع الإلكتروني مزايا فإن مقابل ذالك عيوب تتمثل في :

-زيادة الإقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية ؛عدم سداد حامل البطاقة أوعدم الإلتزام بالشروط يضع حاملها في القائمة السوداء (لوصيف؛2009) .

-كما يضيف على ذلك (نجار وآخرون؛2006؛ص131)أن "الخصوصية والأمان هي من أكثر المشاكل أهمية والتي يجب التصدي لهما في المستقبل وإلا سوف تتوقف هذه التكنولوجيا للأبد.

المبحث الثاني : التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي

تعتير الضريبة المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة وتلعب دورا هاما في المجال الإقتصادي و الإجتماعي إلا أنها تشكل في نفس الوقت عبئ على المكلف بها لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التهرب الضريبي .

ومن جهة أخرى إتساع دائرة الإقتصاد الخفي والذي إكتسح مختلف الأنشطة الإقتصادية .

ومن خلال ذالك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : ماهية التهرب الضريبي .

المطلب الثاني : الإقتصاد الخفي .

المطلب الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي وعلاقة بينهما .

المطلب الأول : التهرب الضريبي

إن توسع نطاق وأنواع الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سميت التهرب الضريبي التي أصبحت تهدد إقتصاديات الدول وهذه الظاهرة تحول دون تحقيق الدولة لأهداف سياستها الإقتصادية والإجتماعية، لذلك سنقسم المطلب إلى فرعين الأول عن ماهية التهرب الضريبي أما الفرع الثاني أسباب وأثار التهرب الضريبي .

الفرع الأول : ماهية التهرب الضريبي

تعددت المراجع التي عرفت التهرب الضريبي فقد عرفها (محزي؛ص169) انه "التخلص من عبئ الضريبة كليا أوجزئيا دون مخالفة أو إنتهاك القانون" ،ويرى (ناصر؛2011؛ص151) أن ظاهرة التهرب الضريبي تهدد وتقلص وجود النظام الضريبي وأنها ظاهرة عالمية وقديمة ويقصد بها هو ذلك السلوك الذي يحاول من خلاله المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه .

وعرف (غازي ؛2006؛ص341) التهرب الضريبي هي "محاولة الممول التخلص من الضريبة وعدم الإلتزام القانوني بأدائها فالتهرب الضريبي يتحصل بمخالفة القانونية بعد الإلتزام بالضريبة ".

ومن خلال ماسبق يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه هو ذلك التصرف الذي يقوم به المكلف بالضريبة بعدم دفع جزء أو كل الضريبة وذالك بإتباع طرق وأساليب قانونية أو مخالفة للقوانين .

ويمكن للتهرب الضريبي أن يأخذ الأشكال التالية :

وقد يأخذ التهرب الضريبي إحدى الشكلين التالين :

التهرب الضريبي المشروع وذلك في حالة إستفادة المكلف بالضريبة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي أوعدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها الضريبة المرتفعة أوالإنصراف عن ممارسة إستغلال معين (العلي ؛2007؛ص123).

وأضاف (غاية ؛2006؛ص342) الشكل الغير مشروع والذي يقصد به أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة للنصوص القوانين الضريبية وهو مايطلق عليه أحيانا بالغش الضريبي .

وأشارت دراسة (كريدي ؛2017؛ص11) إلا أنه يمكن أن يأخذ التهرب الضريبي شكل المحلي أو الدولي

التهرب المحلي :والذي يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة به حيث يكون أفعال التزوير التي يقوم بها المكلف لا تتعدى هذه الحدود ،إما بإستغلال الثغرات الموجودة بالنظام الجبائي أو عن طريق الإمتناع .

التهرب الدولي : والذي يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلد ما عن طريق التهرب الغير قانوني للمداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضريبة البلد التي حققت فعلا إلى بلد آخر يتميز بضغطة الجبائي المنخفض .

ثانيا : الغش الضريبي

ويقصد به دفع الضريبة عن طريق الإعتداء المباشر على القواعد القانونية المتعلقة بكيفية تحصيل الضريبة ؛كما يعني التصريح الإداري غير الصحيح حول الأنشطة والدخول موضوع الخضوع للضريبة (شبايكي وقارة ؛ص03) .

ووفقا لدراسة (العزاوي وطاقة ؛2007؛ص119) أن الغش الضريبي يأخذ أشكال من الصعب تحديدها مثل :

_ قيام المكلف بإمتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه .

_ تقديم تصاريح وتقارير ناقصة أو كاذبة أو مزيفة .

_ إدخال بعض السلع المستوردة دون أن تمر بالمراكز الجمركية .

وعليه يمكن تحديد الفرق بين الغش الضريبي و التهرب الضريبي في النقاط التالية :(ناشد ؛2009؛217)

من حيث الشرعية :

_ الغش الضريبي يعد تصرفا غير مشروع

_ التهرب الضريبي يعد تصرفا مشروعا

من حيث إرادة المكلف :

_ التهرب الضريبي تتجه إدارة المكلف نحو تخفيف العبء الضريبي .

_ الغش الضريبي تتجه إدارة المكلف نحو تخفيف أو إسقاط العبء الضريبي .

من حيث توفر العنصر المعنوي و المادي :

_ التهرب الضريبي يتوفر فيه العنصر المعنوي فقط (أي سوء النية).

_ الغش الضريب يتوفر فيه العنصر المعنوي والعنصر المادي (سوء النية والحيل التدليسية).

كما أن مصطلحين التهرب الضريبي و الغش الضريبي لهما معاني مختلفة عن بعضهما البعض ؛فمصطلح التهرب الضريبي لايكون موضوع عقوبات المدنية والجبائية بما أن الملتزم لم يخالف النصوص التشريعية والتنظيمية ،على عكس الغش الضريبي الذي يغضع للعقوبات المدنية والجبائية لأنه يعمل على إستغلال التي توجد بالمنظومة القانونية الوطنية (منتديات ستار تايمز).

الفرع الثاني : أسباب وأثار التهرب الضريبي

يكمن من وراء التهرب الضريبي العديد من الأسباب وله العديد من الأثار وهذا ماسوف نتناوله في هذا الفرع

أولا : أسباب التهرب الضريبي :

إن لمشكلة التهرب الضريبي أسباب عديدة فيرى (عناية ؛1998؛ص183)أنها تكون بسبب دوافع ذاتية ونفسية وأخلاقية ...ومن بين هذه الأسباب مايلي :

_ ضعف مستوى الخلقي والوعي الضريبي أي غياب شعور المكلف بالضريبة بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة .

_ تخلف التنظيم الهيكلي للنظام الضريبي أي عدم وجود إستقرار التنظيم السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي يؤدي إلى كثرة التعديلات في التشريعات الضريبية وسوء النظام ؛..وبالتالي عجز الدولة عن مكافحة حالات التهرب الضريبي .

_ ثقل عبء الضريبة بمعنى عدم تناسب أسعارها مع القدرات التكليفية للأفراد .

_ عدم تحقيق العدالة الضريبية في التطبيق أي عدم التساوي في تحمل الأعباء العامة .

في حين قسمها (كريدي ؛2017؛ص17-25) إلى أسباب إقتصادية وإدارية وتشريعية :

_ الأسباب الإقتصادية : ويرجع ذلك إلى حالة الكساد الإقتصادي الذي يسود البلاد الذي يؤدي إلى إنخفاض في متوسطات دخول الأفراد ثم تدني قدرة المكلفين على تسديد الضرائب .

وجود الإزدواج الضريبي (خضوع المكلف للضريبة لأكثر من مرة)

_ الأسباب الإدارية :ويرجع إلى عجز الإدارة الضريبية الكشف عن وسائل التهرب الضريبي ويرجع ذالك إلى :

تعدد طرق تحصيل الضريبة ؛عدم دقة حصر المكلفين ؛الفساد الإداري أي إنتشار البيروقراطية .

_ الأسباب التشريعية :والتي تعود إلى عدم إستقرار القانون الضريبي والذي لايحقق توازنا بين المكلف و الإدارة فهو غير عام لأنه يميز بين المكلفين الخاضعين تبعا لحالتهم المادية و العائلية .

ثانيا :أثار التهرب الضريبي

ينعكس التهرب بأثار سلبية على الجوانب المالية والإقتصادية والإجتماعية

_ الأثار المالية : عدم تحقيق الضريبة للأهداف التي أنشئت لأجلها ؛تخفيض الدخل القومي والذي بدوره يؤدي إلى تخفيف مستوى الدخل الفردي ؛إنخفاض قيمة العملة الوطنية عن طريق إخفاء الأموال غير المصرح بها والتي تكون سببا في وجود ظاهرة التضخم النقدي (طرشي؛2015؛ص15) .

_ الأثار الإقتصادية : تعتبر الضريبة متغيرا إقتصاديا هاما ،لذالك يؤدي التهرب الضريبي إلى إنعكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني ؛أما بالنسبة للإستثمار يؤدي إلى نقص إيرادات الدولة وبالتالي لايسمح بتكوين إدخار عام ونقص المشاريع الإستثمارية ؛الإخلال بقواعد المنافسة ؛توجيه الإقتصاد الوطني إلى الإقتصاد الغير الرسمي (معاشو؛2016؛ص31-32) .

_ الأثار الإجتماعية :إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع وعدم المساواة بين المكلفين في تحمل الضريبة ؛تدهور الجانب المدني بصفة عامة و الجانب الجبائي بصفة خاصة فلا يمكن تفضيل النفع العام على النفع الخاص وينمي روح الأنانية ؛ الفساد الإجتماعي من خلال اللجوء إلى البحث عن جميع الوسائل المشروعة كانت أو غير مشروعة قصد التحايل و الإفلات من الواجب الضريبي (مبروك ؛2016؛ص24).

المطلب الثاني : الإقتصاد الخفي

يعتبر الإقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية والتي يتمثل في مختلف الجرائم الإقتصادية المرتكبة ضد الممتلكات والتي تخل بالأمن وتثير القلق لدى المواطنين .

وسوف نتناول في هذا المطلب إيضاح مفهوم الإقتصاد الخفي وإبراز أهم أسباب نمو هذه الظاهرة وانواع وأثار الإقتصاد الخفي .

الفرع الأول : ماهية الإقتصاد الخفي

يأخذ الإقتصاد الخفي عدة مصطلحات فقد يعرف بالإقتصاد الأسود،الإقتصاد السفلي ،الإقتصاد الثاني ،إقتصاد الظل ،الإقتصاد الموازي ،الإقتصاد المغمور ...

أولا : تعريف الإقتصاد الخفي

هناك عدة تعريفات للإقتصاد الظل نذكر منها :

تعريف(ناشد؛2008؛ص09) لأنه "مجموع الأنشطة الإقتصادية التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون والإعتباريون ،ولا يعلن عنها ولايدرج دخولها في حسابات الناتج القومي سواء كانت هذه الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة".

تعريف (القاضي؛2012؛ص24) "أنه جميع الأنشطة الإقتصادية الغير مسجلة ضمن حسابات الناتج القومي ،وذلك إما لتعمد إخفائها تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة ،وإما أن تكون هذه الأنشطة مخالفة للقانون السائد في الدولة ".

أول من لفت الإنتباه إلى هذه الظاهرة عند نشر بحثه عن الإقتصاد السفلي والذي GUTMAN 1977ويعد

أشار فيه أن المعاملات الإقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بالقدر الهين الذي يمكن إهماله ،وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للإقتصاديات الخفية من إجمالي النشاط الإقتصادي (الطبولي وأخرون ؛2013؛ص6) .

ومن خلال ماسبق يمكن تعريف الإقتصاد الخفي على أنه كافة المعاملات الإقتصادية التي لا تدرج في حسابات الناتج القومي سواء عن طريق الأنشطة المشروعة والتي تتهرب من الإلتزامات القانونية أو الأنشطة الغير المشروعة والتي يحاسب عليها القانون .

ويعتبر كل نشاط يندرج في الإقتصاد الخفي إذا توفرت فيه الخصائص التالية :سهولة الدخول إلى السوق ؛إستعمال الموارد المحلية ؛الملكية العائلية للمؤسسة ؛التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل ؛التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي ؛أسواق ذات المنافسة الغير المنتظمة ؛نشاطات على النطاق الصغير (بودلال ؛2014؛ص08) .

ثانيا :أسباب نمو الإقتصاد الخفي

تختلف أسباب إنتشار ظاهرة الإقتصاد الخفي والتي يمكن حصرها في : (عبد الحميد ؛ص81_84) (حيان؛ص13) :

_ الضرائب :إرتفاع معدلات الضريبة وشعور الأفراد بعدم إتفاق الحصيلة الضريبية في المنافع العامة سيؤدي بالأفراد بإخفاء دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية .

_ التعقيدات والفساد الإداري :وتشمل مختلف المتصرفات الغير مشروعة وإستغلال المسؤولين الحكوميون سلطاتهم من أجل تحقيق مكاسب غير مشروعة كالحصول على إكراميات أورشاوي ...

القوانين المانعة :ظهور القوانين التي تحرم الإستراد أو التعامل في بعض أنواع من السلع يؤدي إلى ظهور السوق السوداء لسد إحتياجات المستهلكين لها .

_ تراجع الدولة والقوانين المانعة للإجرام .

_ ضعف معدل النمو الإقتصادي وعدم قدرة الدولة على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل .

_ إنخفاض مستوى الدخل وإرتفاع البطالة وزيادة معدل النمو السكاني وإرتفاع معدلات التضخم .

_ ندرة السلع وإنتشار السوق السوداء التي يقابلها الشفافية الإقتصادية .

المطلب الثالث :طرق مكافحة التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي والعلاقة التفاعلية بينهما

نظرا لما يترتب عن ظاهرتي التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي من أثار وخيمة تهدد التوازن الإقتصادي والدولة سنتطرق في هذا المطلب لتحدث عن طرق مكافحة التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي وإبراز العلاقة التفاعية بينهما .

الفرع الأول : طرق مكافحة التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي

أولا : طرق مكافحة التهرب الضريبي

هناك العديد من الوسائل والطرق لمكافحة التهرب الضريبي وذلك من خلال معالجة أسباب التهرب الضريبي

وأقر (كاظم ؛ص39) عن طرق مكافحة التهرب الضريبي من خلال :

_ تنمية الوعي الأخلاقي ؛ضرورة توافر الجزاءات الضريبية التي تعاقب التهرب الضريبي ؛تطبيق النظام الضريبي على النحو العادل ؛ضمان الإستقرار السياسي ؛العمل على توجيه الحصيلة الضريبية إلى الأوجه المفيدة للمجتمع .

وأضاف(النجار؛1982؛ص240) عن طرق مكافحة التهرب الضريبي محليا ودوليا :

محليا : بحيث تلجأ الدولة للحد من التهرب الضريبي من خلال تقرير الجزاءات الضريبية على من يمتنعون عن تقديم إقراراتهم الضريبية ؛الحجز من المنبع ؛مكافآت ضريبية إذا صحت بالغاتهم حول أنشطة مخفية لبعض المكلفين .

خارجيا : عقد بعض المعاهدات التي تكفل مكافحة التهرب الضريبي عن طريق تبادل المعلومات في هذا المجال .

ثانيا : طرق مكافحة الإقتصاد الخفي

أشار (الطبولي وآخرون ؛2013؛ص18) عن الحلول المقترحة لمكافحة الإقتصاد الخفي وذالك بإعتماد على المقترحات لدراسات مقدمة في هذا المجال والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

_ تشجيع الإستثمار الأجنبي .

_ إعتماد سياسات الإستقرار الإقتصاد الكلي وتطبيق نظام الضرائب .

_ تطوير الجمارك بما يسمح بالرقابة الشديدة على الواردات ويمنع دخول السلع الفاسدة والمزيفة والممنوعة .

_ تدعيم المشروعات الصغيرة وتقديم دورات تكوينية مجانا لتطوير المشاريع وتنويع الموارد المالية .

_ زيادة الغرامات على كل من الذين يعملون في صورة خفية والذين يقومون بتوظيفهم .

_ زيادة أعداد مفتشي العمل وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية .

_ زيادة الدخول في القطاع الرسمي عن طريق تحسين الرواتب والأجور .

_ تدريب وتأهيل القوي والعمالة وتشجيع التعليم والبحث العلمي .

الفرع الثاني : علاقة التهرب الضريبي بالإقتصاد الخفي

أشار (عبد الحميد؛2013؛ص82) أن إرتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الإقتصاد الخفي في السويد

ووفقا لمعدلات الضريبة السائدة في السويد يؤدي عدم كشف الممول عن دخله الإضافي إلى التهرب الضريبي بنسبة من الدخول الغير المكشوف عنها 65% .

وبذلك يمثل حافزا كبيرا للممولين نحو التهرب الضريبي والتوجه نحو الإقتصاد الخفي .

وقدم (مولوج وآخرون ؛2017) أثناء دراسته عن العلاقة الموجودة بين الإقتصاد الخفي والتهرب الضريبي بحيث أشار أن إنخفاض الإقتصاد الخفي بوحدة واحدة سوف يؤدي بإنخفاض التهرب الضريبي 23.43 بالمائة .

وتوصلت دراسات أخرى أن ضرائب على الإستهلاك والعمل لها أثر قوي على التحول من النشاط القانوني إلى النشاط الخفي .

وبالتالي فإن هناعلاقة طردية بين التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي فإنخفاض التهرب الضريبي يؤدي إلى إنخفاض الإقتصاد الخفي والعكس ،لذلك لا بد من تفعيل الجهود لتخفيض حجم الإقتصاد الخفي لأن ذلك سينعكس إيجابيا على إنخفاض التهرب الضريبي .

خلاصة :

يعبر نظام الدفع الإلكتروني على مجموعة من التقنيات الإلكترونية التي تعمل على إلغاء كافة الحدود في مختلف المعاملات وخلق بيئة إلكترونية متطورة تعمل في إطار قانوني يضمن السير الأحسن لهذا النظام وضمان حقوق المتعاملين به .

كما يعد التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي من الظواهر العالمية والقديمة التي تهدد إستقرار أي دولة ويرجع ذلك لأسباب مختلفة بحيث أن جميع أطراف المجتمع لها علاقة في تفشي هذه الظاهرة ويعد طرق مكافحتها يتعلاق بمعالجة هذه الأسباب وأي جهود حول تخفيض الإقتصاد الخفي يؤدي إلى تخفيض التهرب الضريبي نظرا للعلاقة الموجودة بين التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي .

تمهيد :

في إطار توضيح دور تبني نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر كان لابد من القيام بدراسة تمكننا من معرفة دور هذا النظام في تخفيف حجم التهرب الضريبي وذلك بالتعرف على وجهات النظر للأطراف ذات العلاقة بالموضوع من خلال إستخدام أدوات تحليلية مناسبة وهذا ماسنحاول تناوله في هذا الفصل ،لذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول : وصف متغيرات الدراسة

المبحث الثاني :التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة وإختبار الفرضيات

المبحث الأول : وصف متغيرات الدراسة

تتمحور إعداد الدراسة الميدانية على مجموعة البيانات ومتغيرات الدراسة التي تمكننا من صياغة مؤشر الدراسة ،وذلك من خلال تحديد هيكل الإستبيان والقيام بالإخبار لقياس ثبات الإستبيان وهذا ماسنحاول التطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى تحليل ووصف متغيرات الدراسة .

المطلب الأول : بيانات ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول : بيانات الدراسة الميدانية

تم إعتماد على مجموعة من بيانات الأولية والثانوية وتتمثل في :

_ البيانات الثانوية : وتتمثل هذه البيانات في الجانب النظري والتي تحصلت عليها الباحثة من خلال دراسة مجموعة من الإصدارات والمنشورات ومختلف الدراسات التي لها علاقة بالموضوع .

_ البيانات الأولية : والتي تعتبر أساس التحليل والتي تم جمعها من خلال الإستبيان كوسيلة أساسية لجمع بيانات الدراسة الميدانية وتجميع المعلومات وتفريغها وتحليلها بإستخدام برنامج SPSS للحصول على مؤشرات تدعم الدراسة .

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة الميدانية

شملت الدراسة الميدانية على متغيرين: المتغير المستقل والمتغير التابع .

_ المتغير المستقل : والذي يتمثل في نظام الدفع الإلكتروني وتضمن الأسئلة في الإستبيان رقم 1_2_6 .

_ المتغير التابع : وشمل التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي

الإقتصاد الخفي وتضمن العبارة رقم 4 ؛أما التهرب الضريبي تضمن العبارة رقم 3.

_ بالإضافة إلى العبارة رقم 5 والتي تضمنت العلاقة بين المتغيرين المستقل و التابع .

المطلب الثاني : بناء أداة الدراسة (الإستبيان)

الفرع الأول :تصميم الإستبيان

تضمنت قاعدة الإستقصاء (8) أسئلة توزعت على قسمين رئيسيين ،الأول يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة والتي تضمنت سؤلين (2) ،أما القسم الثاني فضم محورين يتعلقان بموضوع الدراسة ويشملان خمسة سؤالا (5) الأول خاص بنظام الدفع الإلكتروني والثاني خاص بالتهرب الضريبي والإقتصاد الخفي ،وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (LIKAERT SCALE) الذي يحتمل خمسة إجابات وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أفراد عنية الدراسة .

الفرع الثاني : إختبار ثبات الإستبيان

تم إستخدام من طرف الباحثة معامل (ألفا كرومباك) (ALPHA CRONBACH) وهي طريقة لإختبار ثبات الإستبيان ،ويبين الجدول التالي أن معاملات الثبات مرتفعة كمايلي :

الجدول رقم (1) : توزيع معامل ألفا كرومباك

معامل ALPHA CRONBACH	مجموع عبارات الإستبيان
0.846	27

المصدر : مخرجات برنامج SPSS الملحق رقم (2)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن معامل ألفا كرومباك بلغ 0.846 لعوامل الدراسة وجميعها تطمئن على ثبات أداة الدراسة ،فمعامل ألفا كرومباك تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وكلما إقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال يطمئن على صدق أداة الدراسة .

المطلب الثالث : وصف وتحليل المتغيرات الديمغرافية

تمثلت المتغيرات الديمغرافية في متغيرين هما :

1_ متغير المؤهل العلمي :(ثانوي أو أقل ؛أوجامعي ؛أو دراسات عليا).

2_ متغير الوظيفة : (أساتذة جامعيين ؛تجار الخاضعين للضريبة ؛موضفين بمديرية الضرائب).

الفرع الأول :وصف وتحليل مفردات الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (2) : خصائص مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
المستوى التعليمي	ثانوي وأقل	7	%23.3
	ليسانس و ماستر	14	%46.7
	دراسات عليا	9	%30.0
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الباحثة (إعتمادا على نتائج الإستبيان وspss)

يلاحظ من خلال الجدول رقم(1) أن أكبر نسبة تقدر ب46.7% هي لفئة ليسانس والماستر ثم تليها نسبة 30% لفئة الدراسات العليا في حين تأتي في الأخير فئة من ثانوي وأقل بنسبة 23.3% .

وبالتالي فإن فئة ليسانس والماستر هي أكثر تواجدا على الساحة التعليمية حسب المؤهل العلمي ثم تليها فئة دراسات العليا وفي الأخير فئة من ثانوي وأقل .

الفرع الثاني : وصف وتحليل مفردات الدراسة حسب متغير الوظيفة

الجدول رقم (3) : خصائص مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
الوظيفة	المكلفين بالضريبة	10	%33.3
	أساتذة جامعيين	8	%26.7
	محصلين للضريبة	12	%40.0
المجموع		30	%100

من إعداد الباحثة(إعتمادا على نتائج الإستبيان و spss)

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن أكبر نسبة تقدر بـ 40 % هي لفئة المحصلين للضريبة ،ثم تليها نسبة 33.3 % لفئة المكلفين بالضريبة في حين تأتي في الأخير فئة الأساتذة الجامعيين بنسبة 26.7 %.

وبالتالي فإن فئة المحصلين للضريبة هي أكثر تواجدا على الساحة التعليمية ثم تليها فئة المكلفين بالضريبة وفي الاخير فئة الأساتذة الجامعيين .

المبحث الثاني : التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة وإختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث التحليل الوصفي لإجابات مفردات الدراسة بخصوص محاور الإستبيان ،بالإضافة إلى إختبار فرضيات البحث .

المطلب الأول : وصف وتحليل فقرات المحور الأول من الإستبيان

الفرع الأول : مزايا إستخدام نظام الدفع الإلكتروني

الجدول رقم(4): تحليل فقرات المحور الأول (إستخدام نظام الدفع الإلكتروني

الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التأثير
وضع حد لعمليات الإختلاس وخلق الشفافية	0.819	3.87	4	موافقة
يسر وسهولة القيام بالعمليات والوفاء بالإلتزامات المالية	0.860	4.53	1	موافقة تماما
يقلل التكلفة ويقتصر الوقت	0.964	4.37	2	موافقة تماما
الحد من الأخطاء التسجيل والحساب وغيرها	0.830	4.00	3	موافقة
زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية	1.01	3.73	5	موافقة
المتوسط العام	**0.55**	**4.10**	_	_

المصدر: من إعداد الباحثة (إعتمادا على نتائج الإستبيان وspss)

تشير الأرقام في الجدول رقم (3) إلى إتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بإستخدام نظام الدفع الإلكتروني ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.10 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافقة والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة .

كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل حسب توجه إستجابات الأغلبية من عينة الدراسة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية ،في مقدمتها يسر وسهولة القيام بالعمليات والوفاء بالإلتزامات المالية ،يليها تقليل التكلفة ويقتصر الوقت ،ثم الحد من الأخطاء التسجيل والحساب وغيرها ،ثم وضع حد لعمليات الإختلاس وخلق الشفافية وفي الأخير زيادة الشفافية في المعاملات التجارية .

كما قامت مجموعة من أفراد عينة الدراسة بإقتراح مزايا أخرى لإستخدام نظام الدفع الإلكتروني ومن أهمها :

- الحد من محاولات الإختلاس والتدليس .
- تعزيز الإمتثال للقوانين المحاسبية والضريبية المعمول بها .
- المساهمة في الحد من تداول النقد الذي يصعب رقابته .

الفرع الثاني : مستقبل نظام الدفع الإلكتروني

الجدول رقم (5) :مستقبل نظام الدفع الإلكتروني

الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التأثير
الإتصال بالعملاء والدفع من خلال الملصقات واللوحات الإعلانية الذكية وإستعمال الهواتف الذكية أثناء التسوق اليومي	0.65	3.57	1	موافقة
المتوسط العام لمستقبل نظام الدفع الإلكتروني	**0.52**	**3.85**	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة (إعتمادا على نتائج الإستبيان و(spss)

يشير الجدول رقم (4) أن إتجاهات عينة الدراسة إيجابية المتعلقة بمستقبل نظام الدفع الإلكتروني ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.85 والذي يقع بين [3.2و4] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من(3.41إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إيجابة موافق والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة ،بدرجات متقاربة وهذا ما يظهر في الإنحراف المعياري الكلي 0.52.

المطلب الثاني : التحليل الوصفي للمحور الثاني من الإستبيان

الفرع الأول : أسباب التهرب الضريبي والأسباب المؤدية للإقتصاد الخفي

الجدول رقم (6): أسباب التهرب الضريبي

الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التأثير
ثقل عبئ الضريبة على الأفراد	0.81	4.23	2	موافقة تماما
الفساد الإداري	0.93	4.40	1	موافقة تماما
غياب الثقافة الضريبية ووعي المكلفين	1.16	3.77	5	موافقة
عدم تحقيق العدالة الضريبية في التطبيق	1.21	4.10	4	موافقة
إنتشار الفساد السياسي والرشوة	0.95	4.17	3	موافقة
الوضع الإقتصادي للمكلفين	0.99	3.63	6	موافقة
المتوسط العام لأسباب التهرب الضريبي	**0.65**	**4.05**	**–**	**–**

المصدر: من إعداد الباحثة (إعتمادا على نتائج الإستبيان و(spss)

تشير أرقام في الجدول رقم (5) إلى أن إتجاهات عينة الدراسة إيجابة نحو جميع العبارات المتعلقة بالأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.05 والذي يقع بين [4 و5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى4.20) ،وهي الفئة التي تشير إلى دجة إجابة موافق والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة .

كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة حيث يظهر لنا أن أسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي تتحدد من خلال العديد من العوامل في مقدمتها إنتشار الفساد الإداري ،يليه ثقل عبى الضريبة على الأفراد الخاضعين لها ،ثم إنتشار الفساد السياسي والرشوة و الوضع الإقتصادي للمكلفين ،تليها تحقيق العدالة الضريبية في التطبيق ثم غياب الثقافة الضريبية ووعي المكلفين .

الجدول رقم (7) : الأسباب المؤدية إلى الإقتصاد الخفي

الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التأثير
إرتفاع معدلات الضريبة المفروضة في الإقتصاد الرسمي	0.80	3.90	3	موافقة
التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية	0.87	4.00	1	موافقة
إنخفاض مستوى الدخل وإرتفاع نسبة البطالة	1.03	3.80	4	موافقة
تجنب دفع إشتراكات الضمان الإجتماعي	0.94	3.93	2	موافقة
المتوسط العام للأسباب المؤدية للتهرب الضريبي	**0.53**	**3.90**	**–**	**–**

المصدر: من إعداد الباحثة (إعتمادا على نتائج الإستبيان وspss)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إتجاهات عين الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالأسباب المؤية إلى الإقتصاد الخفي ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.90 والذي يقع بين[3.2 إلى 4.1] و درجة إجابة موافق كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى4.20) ،وهي الفئة التي تشير إلى دجة إجابة موافق والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة .، بدرجات متقاربة وهذا ما يظهر في إنحراف معياري الكلي 0.53 .

كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل والتي أثرت إيجابيا على اللجوء إلى الإقتصاد الخفي في مقدمتها التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية ثم تليها تجنب دفع إشتراكات الضمان الإجتماعي بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الضريبية المفروضة في الإقتصاد الرسمي ،تليها إنخفاض مستوى الدخل وإرتفاع نسبة البطالة كلها تعد العوامل االتي تؤثر في التوجه نحو الإقتصاد الخفي .

كما قامت مجموعة من أفراد عينة الدراسة بإقتراح مجموعة من الأسباب المؤدية إلى الإقتصاد الخفي لعل أهمها :

_ شعور بلاعدالة النظام الضريبي .

_سوء جودة الخدمات والمرافق العمومية .

الفرع الثاني : دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي ووصف المشاكل التي تعيق نظام الدفع الإلكتروني

الجدول رقم (8) : التخفيف من حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي

الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التأثير
1- إمكانية تتبع حركة الأموال	0.64	4.27	2	موافقة تماما
2- جلب المبالغ الغير خاضعة للضريبة إلى الوعاء	0.76	4.03	4	موافقة
3- تحسين جودة الخدمات للإدارة الضريبية	0.87	4.00	5	موافقة
4- الحد من الرشاوي	1.37	3.63	8	موافقة
5- التقليل من الفساد المالي والإداري	1.19	3.87	7	موافقة
6- جلب الأموال إلى الإقتصاد الرسمي	0.69	4.27	1	موافقة تماما
7- إرتفاع حصة إشتراكات الضمان الإجتماعي	0.69	3.93	6	موافقة تماما
8- السير الحسن للإقتصاد الوطني	0.74	4.07	3	موافقة
المتوسط العام	**0.56**	**4.00**	**-**	**-**

المصدر: من إعداد الباحثة (إعتمادا على نتائج الإستبيان وspss)

من خلال الجدول رقم (8) إلى إتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتبني نظام الدفع الإلكتروني من تخفيف حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.00 والذي يقع بين [3.20و 4] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرات الخماسي من (3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير درجة إجابة موافق والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة ،بدرجات متقاربة وهذا مايظهر في الإنحراف المعياري الكلي 0.56 .

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن تبني نظام الدفع الإلكتروني سوف يؤدي إلى العديد من النتائج الإيجابية أولها جلب الأموال إلى الإقتصاد الرسمي وإمكانية تتبع حركة الاموال والسير الحسن للإقتصاد الوطني ،جلب المبالغ الغير الخاضعة للضريبة إلى الوعاء و تحسين جودة الخدمات الإدارة الضريبية ،إرتفاع حصة إشتراكات الضمان الإجتماعي ،التقليل من الفساد المالي والإداري والحد من الرشاوي .

الجدول رقم (9) : مشكلات نظام الدفع الإلكتروني

الفقرة	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التأثير
1- القرصنة الإلكترونية وعمليات النصب الإلكتروني	1.04	4.32	1	موافقة تماما
2- عدم إضفاء الصفة القانونية للمعاملات الإلكترونية	0.86	3.93	3	موافقة
3- إنعدام الخصوصية في عمليات الدفع الإلكتروني	0.96	4.03	2	موافقة
المتوسط العام للدراسة	**0.78**	**4.06**	**-**	**-**

المصدر: من إعداد الباحثة (إعتمادا على نتائج الإستبيان و(spss)

تشير الأرقام في الجدول رقم (9) على نتائج حول المشاكل التي يواجهها نظام الدفع الإلكتروني ،حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.06 والذي يقع بين [4 و5] كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من م(3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الإجابة موافق والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة .

ويتضح من خلال الجدول أعلاه على أن هناك فعلا بعض المشاكل التي يواجهها نظام الدفع الإلكتروني وعلى رأسها القرصنة الإلكترونية وعمليات النصب الإلكتروني التي يمكن ان تحدث على حساب المستخدم تليها إنعدام الخصوصية في عمليات الدفع الإلكتروني ،وعدم إضفاء الصفة القانونية على المعاملات الإلكترونية .

كما إقترحت عينة الدراسة مجموعة من العوامل التي لها إثر سلبي على نظام الدفع الإلكتروني والتي تعد كمعرقل لمصار نجاحه أهمها:

- نقص خبرة الإدارة العمومية .
- نقص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات .
- الحاجة إلى إرادة سياسة قوية .

المطلب الثالث : إختبار فرضيات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب إختبار فرضيات الدراسة حيث ستم إختبار الفرضية الرئيسية والفرضيتين الفرعيتين

الفرع الأول : إختبار الفرضية الرئيسية

توجد علاقة إرتباط عكسية بين تبني نظام الدفع الإلكتروني وتخفيف حجم التهرب الضريبي

جدول رقم (9) : نتائج إختبار الفرضية 1

رقم الفرضية	معامل الإرتباط R	الدالة المعنوية R^2	معامل التحديد	النتيجة
1	0.544	0.003	0.28	قبول

من إعداد الباحثة (بإعتماد على نتائج الإستبيان وspss)

يوضح الجدول رقم (9) أن معامل الإرتباط قد بلغ 0.530 في حين بلغ معامل التحديد 0.28 أما معامل التحديد المصحح بلغ 0.25 مما يعني أن تبني نظام الدفع الإلكتروني يمكن أن يساهم في تخفيف حجم التهرب الضريبي بـ 28 % وتبقى تخفيض 72 % من حجم التهرب الضريبي خاضع لمتغيرات أخرى لم تشملها هذه الدراسة مثل كثرة التعديلات في القوانين الضريبية والازمات الإقتصادية أو حالة الكساد الإقتصادي الذي يسود البلاد ...إلخ .

وقد بلغ مستوى الدلالة المعنوية 0.003 وهي أقل من 0.05% مما يدل على وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين إستخدام نظام الدفع الإلكتروني وحجم التهرب الضريبي .

الفرع الثاني : إختبار الفرضيات الفرعية

أولا : إختبار الفرضية الثانية

توجد علاقة إرتباط بين تبني نظام الدفع الإلكتروني وتخفيف حجم التهرب الضريبي .

الجدول رقم (10) : نتائج إختبار الفرضية الثانية

رقم الفرضية	معامل الإرتباط R	مستوى الدلالة معنوية	معامل التحديد R^2	النتيجة
1	**0.544**	**0.002**	**0.296**	**قبول**

من إعداد الباحثة (بإعتماد على نتائج الإستبيان وspss)

يوضح الجدول رقم (10) أن معامل الإرتباط قد بلغ 0.544 في حين أن معامل التحديد قد بلغ 0.29 أما معامل التحديد المصحح بلغ 0.27 مما يعني أن تبني نظام الدفع الإلكتروني يمكنه أن يساهم في تخفيف حجم الإقتصاد الخفي بـ 27 % وتبقى نسبة من حجم الإقتصاد الخفي تتحكم فيها عوامل أخرى مثل ضعف معدل النمو الإقتصادي وتراجع الدولة والقوانين المانعة للإجرام ،كما بلغ مستوى الدلالة 0.002 وهو أقل من 0.05% مما يدل على وجود علاقة إرتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين إستخدام نظام الدفع الإلكتروني وحجم الإقتصاد الخفي .

أولا :إختبار الفرضية الثالثة

توجد علاقة إرتباط عكسية بين تبني نظام الدفع الإلكتروني وتخفيف حجم التهرب الضريبي

الجدول رقم(10) : نتائج إختبار الفرضية الثانية

رقم الفرضية	معامل الإرتباط R	مستوى المعنوية sing	معامل التحديد R^2	النتيجة
3	0.512	0.001	0.256	قبول

من إعداد الباحثة (بإعتماد على نتائج الإستبيان وبرنامج spss)

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (10) أن قيمة معامل الإرتباط تساوي 0.512 وبلغ مستوى الدلالة معنوية 0.001 وهو أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي ،وهذا يعني إنخفاض الأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي يؤدي إلى إنخفاض الإقتصاد الخفي ، كما بلغ معامل التحديد 0.256 مما يدل على أن الإقتصاد الخفي يتحم في 25.6 %من التهرب الضريبي .

خلاصة :

بعد عرض نتائج التحليل الإحصائي نستخلص مايلي :

- توجد علاقة إرتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الإلكتروني و تخفيف حجم الإقتصاد الخفي .
- توجد علاقة إرتباط إيجابية بين الأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي

وكنتيجة أساسية مستخلصة من هذه الدراسة هي :

- توجد علاقة إرتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الإلكتروني وتخفيف حجم التهرب الضريبي .

خلاصة البحث :

يعرف الإقتصاد العالمي تحولات أفرزتها معطيات مختلفة أبرزها وأهمها التطورات التكنولوجية ،هذا التطور جعل الإقتصاد العالمي يستفيد من سرعة وفعالية التي يوفرها له ،وظهر إلى وجود أفكار إقتصادية جديدة تعكسها هذه التطورات والتي كان من بين نتائجها التخلي عن نظام الدفع التقليدي ،وأصبحت الحاجة الملحة هي الإهتمام بنظام الدفع الإلكتروني .

حاولنا من خلال دراستنا لهذا المجال تحديد دور نظام الدفع الإلكتروني ،مع التركيز على دوره في تخفيف حجم التهرب الضريبي ،وهذا بالتعرف على الإطار الفكري لنظام الدفع الإلكتروني وكيفية الإستفادة منه كأالية من أليات مكافحة التهرب الضريبي فقد إحتوت الدراسة على جانبين نظري وميداني من أجل الإحاطة بإشكالية البحث والأسئلة المرفقة لها .

ففي الفصل الأول حاولنا الإهتمام بالجانب النظري للدراسة متضمننا الإطار النظري لنظام الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي ،أما فيالفصل الثاني فتخصص في مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ،وتضمن وصف مفردات عينةالدراسة والتحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة وإختبار الفرضيات ،وقد تم الإعتماد على عينة ميسرة مشكلة من 30 مفردة من بعض الأساتذة الجامعيين و المكلفين بالضريبة وموظفين الضرائب .

نتائج الدراسة :

تم التوصل إلى نتائج البحث والتي مكنتنا من إختبار فرضيات الدراسة ،والتأكد من صحتها كما يلي :

- توجد علاقة إرتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الإلكتروني وإنخفاض حجم التهرب الضريبي حيث أن تبني نظام الدفع الإلكتروني يمكنه أن يساهم في تخفيف حجم التهرب الضريبي بحوالي 28%.
- توجد علاقة إرتباط عكسية دلالة معنويا بين تبني نظام الدفع الإلكتروني وإنخفاض حجم الإقتصاد الخفي مما يعني أن تبني نظام الدفع الغلكتروني يمكن أن يساهم في تخفيف حجم الإقتصاد الخفي بـ 27%.

.

- توجد علاقة إرتباط إيجابية دلالة معنويا بين إرتفاع معدلات التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي .

توصيات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات كالتالي :

- يجب على الدولة الإسراع في تبني نظام الدفع الإلكتروني وإحداث إصلاحات جذرية في المجال الإقتصادي ككل .
- العمل على عصرنة الإدارة الضريبية بشكل يتوافق مع طرق تحصيل الضرائب لوضع حد أمام التهرب الضريبي .
- تشجيع الحكومة قيام التجارة الإلكترونية من خلال تقديم تحفيزات مادية عن طريق تخفيضات وتحفيزات معنوية من خلال الإشهار وتسويق وذلك لتبني تجار ومؤسسات نظام الدفع الإلكتروني .
- إجبار المحلات على قبول الدفع الإلكتروني بدل الدفع التقليدي وذلك تدريجيا .

الدراسات المستقبلية :

- أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من الفساد المالي في الجزائر
- أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من الإختلاسات المالية في الجزائر.
- معيقات التبني الفعال لنظام الدفع الإلكتروني في الجزائر .

قائمة المراجع

أولا :الكتب

1. العيساوي إبراهيم، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الأكادمية، الطبعة الأولى، مصر، سنة 2003 .
2. البشير المغربي محمد الفاتح محمود ؛**التجارة الإلكترونية** ؛طبعة الأولى ؛دار الجنان لنشر والتوزيع ؛سنة 2016 ؛الأردن .
3. الجنبيهي منير محمد والجنبيهي ممدوح محمد، **النقود الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2006.
4. الجنبيهي منير، **التبادل الإلكتروني للبيانات**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، سنة 2004.
5. الحموري ناهد فتحي ؛**الأوراق التجارة الإلكترونية** ؛الطبعة الأولى ؛دار الثقافة لنشر والتوزيع ؛2006 ؛مصر .
6. الرومي محمد أمين ؛**التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت**؛طبعة الأولى؛دار المطبوعات الجامعية ؛سنة2003 ؛مصر
7. الشورة جلال عايد ؛**وسائل الدفع الإلكتروني**؛الطبعة الأولى؛دار الثقافة لنشر والتوزيع؛سنة2009؛عمان .
8. العزاوي هدى وطاقة محمد، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، سنة 2011.
9. النجار عبد الهادي، **إقتصاديات النشاط الحكومي**، مطبوعات الجامعية، الكويت، سنة1982 .
10. النجار فريد والنجار تامر والدياب وليد ؛**التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة** ؛الدارة الجامعية بالإسكندرية ؛سنة 2006؛مصر .
11. بن قبنان بن عبد الرحمان محمد، **الكمبيالة الإلكترونية**، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، سنة 2013 .
12. طه مصطفى كمال وبندق وائل أنور، **الأوراق التجارية (وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2006 .
13. عبد العال طارق ،**التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية** ،الطبعة الثالثة ، الدار الجامعية ، سنة 2007 .
14. عدلي ناشد سوزي، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، سنة 2000 .

15. غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2003.

16. غازي عناية، **النظام الضريبي في الفكر الإسلامي**، مؤسسة الشهاب الجامعية القاهرة، مصر، سنة 2003.

17. فليح العلي عادل، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

18. قباني ثناء علي وأخرون،**النقود البلاستكية وأثر المعاملات على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، دار الجامعية، مصر،2006 .

19. محرزي محمد عباس، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار الهومة، الطبعة الثالثة، الجزائر، سنة 2003.

20. عبد الحميد عبد المطلب، **الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد والعلاقة الجهنمية**، الدار الجامعية، القاهرة، سنة 2013.

21. القاضي محمد مختار، **الإتجار بالبشر**، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ،سنة2012 .

22. عدلي ناشد سوزي، **الإتجار بالبشر بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي**،منشورات الحلبي، بيروت ،سنة 2008.

23. ناصر مراد، **التهرب الضريبي وفعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2011.

24. يوسف حسن يوسف، **البنوك الإلكترونية**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، سنة2016

ثانيا : المقالات العلمية

1. شاهين علي عبد الله، **نظم الدفع الإلكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد 1 المجلد 12، فلسطين، سنة 2010 .

2. الطبولي أبو قاسم عمر وأخرون، **مجلة جامعة بنغازي العلمية تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية**، منشورات جامعة بنازي العدد الثالث والرابع، ليبيا، سنة 2013 .

3. الهيتي أحمد حسين ورفاه عدنان نجيم، **ظاهرة الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال المصادر والأثار**، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة (1989_2008)، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد الحادي والثمانون، سنة 2010 .

4. بودلال علي، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000_2010**، مجلة البحوث إقتصادية العربية ،العدد65، سنة 2014.
5. حيان سليمان،**إقتصاد الظل أو الإقتصاد الخفي**،**جمعية العلوم الإقتصادية السورية**،حسب الموقع الإلكتروني

ثالثا : الرسائل العلمية:

1. لوصيف عمار، إستراتجيات **نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزار،سنة 2009.
2. داود محمد وباسل مسعود ،**التدقيق والتسويات لأغراض ضريبة القيمة المضافة وأثرها على ضريبة الدخل في القيمة المضافة وأثرها على الضريبة الدخل في الضفة الغربية** ،مذكرة كجزء لنيل شهادة الماجستير ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية نابلس ،فلسطين ،سنة 2014.
3. حلمي أمال وميموني فاطمة الزهراء، **واقع أفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مذكرة كجزء لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهر مولاي سعيدة، الجزائر، سنة 2014 .
4. ميسوم ريمة، **تطور وسائل الدفع التقليدية إلى الإلكترونية**، مذكرة كجزء لنيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، سنة 2013 .
5. كريدي مالك أحمد، **التهرب الضريبي ووسائل مكافحته** ،مذكرة كجزء لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة القادسية، العراق، سنة 2017.
6. طرشي إبراهيم، **التهرب الضريبي وأليات مكافحته** ، مذكرة كجزء لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق وعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة2015 .
7. معاشو مليكة، **أليات مكافحة التهرب الضريبي**، مذكرة كجزء لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، سنة 2016 .
8. مبروك غزة، **فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة لمديرية الضرائب**، مذكرة كجزء لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر ،سنة 2016 .

رابعا: المداخلات العلمية:

1. إلياس صالح، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، الملتقى العالمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، سنة 2011 .
2. صالح مفتاح وفريدة معاني، **البنوك الإلكترونية**، المؤتمر العالمي الخامس، كلية العلوم المالية والإدارية ،جامعة بسكرةن الجزائر، سنة 20014ز
3. بن خرباش محمد خلفان، **مستقبل وسائل الدفع الإلكتروني**، مؤتمر نهج فيزا، الإمارات، سنة 2010 .
4. مولوج كمال وأخرون، **أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي في الجزائر دراسة ميدانية**، المؤتمر العالمي الثالث لعلوم المعلومات بعنوان إقتصاد المعرفة والتنمية الشامة للمجتمعات الفرص والتحديات، جامعة بني سويف، مصر، سنة 2017 .
5. . السعيد بريكة وفوزي شوقي، **تحديات وسائل الدفع الّإلكتروني دراسة إستطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم بواقي**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، العدد الثاني ، الجزائر، ديسمبر 2014

خمسا : مواقع الأنترنت :

1. موقع ومضة https //www.wamda.com/ar/2015/10
تاريخ التصفح :2018/04/12
الساعة: 10:30
2. منتديات ستار تايمز(www.startimes.com/?t=17926832)
تاريخ التصفح :2018/05/03 .
الساعة : 11:50

3. www.mafhom.com/syr/articles-07/suleman .pdf.11/05/2018
4pcs_solutions.blogsot.com/2012/blog.post 17
تاريخ التصفح : 2018/02/28
الساعة : 10:57

الملحق رقم (1) : إستبيان لدراسة دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي في الجزائر

تحية طيبة وبعد ....

تحت إشراف الأستاذ مولوج كمال تقوم الطالبة الطاهري صبرين بإعداد مذكرة ماستر بعنوان دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهرب الضريبي ،ومن أجل إتمام هذه المذكرة وتحقيق أهدافها يستلزم الحصول على مجموعة من المعلومات من هذا الإستبيان .

أرجو أن تتقبلو مني فائق الإحترام والتقدير .

1 – المؤهل العلمي .....؛**2–** الوظيفة .....

ملاحظة : حدد درجة موافقتك على كل من العبارات التالية ،حيث يوجد أمام كل عبارة خمسة خيارات للإجابة ،الرجاء قراءة العبارات المذكورة ووضع (×) على الخيار الذي يمثل رأيك .

المحور الاول : المتغيرات المستقلة

	يؤدي إستخدام نظام الدفع الإلكتروني إلى:	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
	وضع حد لعمليات الإختلاس وخلق الشفافية					
	يسر وسهولة القيام بالعمليات والوفاء بالإلتزامات المالية					
	يقلل التكلفة ويقتصر الوقت					
	الحد من الأخطاء التسجيل والحساب وغيرها					
	زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية					

ملاحضات وعناصر أخرى يرجى ذكرها.....

.....

يحمل نظام الدفع الإلكتروني مستقبلا حيث:	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
الإتصال بالعملاء والدفع من خلال الملصقات واللوحات الإعلانية الذكية وإستعمال الهواتف الذكية أثناء التسوق اليومي .					
ملاحضات وعناصر أخرى يرجى ذكرها :.....					
.....					

المحور الثاني :المتغيرات التابعة (التهرب الضريبي؛ الإقتصاد الخفي)

تتعدد الأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
ثقل عبئ الضريبة على الأفراد					
الفساد الإداري					
غياب الثقافة الضريبية ووعي المكلفين					
عدم تحقيق العدالة الضريبية في التطبيق					
إنتشار الفساد السياسي والرشوة					
الوضع الإقتصادي للمكلفين					
ملاحظات وعناصر أخرى يرجى ذكرها :.....					
.....					

أهم العناصر المؤدية إلى التهرب الضريبي	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
إرتفاع معدلات الضريبة المفروضة في الإقتصاد الرسمي					
التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية					
إنخفاض مستوى الدخل وإرتفاع نسبة البطالة					
تجنب دفع إشتراكات الضمان الإجتماعي					
التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية					
ملاحظات وعناصر أخرى يرجى ذكرها :.....					
.....					

يؤدي تبني نظام الدفع الإلكتروني إلى تخفيف حجم التهرب الضريبي والإقتصاد الخفي من خلال :	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
إمكانية تتبع حركة الأموال					
جلب المبالغ الغير خاضعة للضريبة إلى الوعاء					
تحسين جودة الخدمات للإدارة الضريبية					
الحد من الرشاوي					
التقليل من الفساد المالي والإداري					
جلب الأموال إلى الإقتصاد الرسمي					
إرتفاع حصة إشتراكات الضمان الإجتماعي					
السير الحسن للإقتصاد الوطني					
ملاحظات وعناصر أخرى يرجى ذكرها :.....					
.....					

مارأيك؟ يعيق نظام الدفع الألكتروني مشكلات تعرقل مصار نجاحه:	موافق جدا	مولفق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
القرصنة الإلكترونية وعمليات النصب الإلكتروني					
عدم إضفاء الصفة القانونية للمعاملات الإلكترونية					
إنعدام الخصوصية في عمليات الدفع الإلكتروني					
ملاحظات وعبارات أخرى يرجى ذكرها:.....					

شكرا على تفهمكم وحسن تعاونكم

الملحق رقم (2) : قائمة بالأسماء المحكمين

الرقم	اللقب والإسم	التخصص	الجامعة
01	أ.د مولوج كمال	مالية وحاسبة	المدية –الجزائر

الملحق رقم (3) : توزيع معامل ألفاكروميك للأداة ككل

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
846,	27